

أما سعر النفط فلم يعد . وقد أعرب السادات عن تفهمه لرغبة إسرائيل في الحصول على النفط المصري بأسعار رخيصة ، إلا أنه قال إن هذا الأمر سيفتح المجال أمام طلبات معاقلة من جانب زبائن آخرين . ثانياً ، الرقابة في منطقة الفصل : تقوم مصر وإسرائيل بتسيير دوريات مشتركة في منطقة الفصل ، بالإضافة إلى ترتيبات الرقابة المشتركة القائمة عملياً بين الجيشين الإسرائيلي والمصري في المناطق التي تم إخلاؤها حتى الآن . ويبدأ سريان مفعول هذا الاتفاق ، إذا تضح أن الولايات المتحدة لا تصر على التزامها بتشكيل قوة متعددة الجنسيات . ثالثاً : تطبيع العلاقات في شمال سيناء : تقوم إسرائيل بتسليم منطقة سانت كاترين إلى مصر قبل التوقيع المحدد ، وفي المقابل يسمح للإسرائيليين بزيارة منطقة شمال سيناء بشكل دائم (هارتس ، ١٩٧٩/٩/٥) .

غير أنه رغم الاتفاق حول المشاكل الثنائية ورغم جو التفاؤل الذي ساد الزيارة والمباحثات، استمرت جهود الفصل داخل إسرائيل حول نتائج الزيارة بفورع من عدم الإرتياح غير الظاهر ، خاصة فيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني . لقد علق البروفيسور شمعون شامير أحد خبراء الشرق الأوسط في إسرائيل ، على نتائج الزيارة بقوله : صحيح أننا نعيش في عهد الدبلوماسية السرية وغير معروف لنا كل شيء ، لكن القضايا الأساسية التي تشكل العليات أمام مسار السلام ، وهي الموضوع الفلسطيني ، ومشكلة القدس ، لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها ، بل حتى لم تناقش بعق وبصورة منهجية . وعملياً يستند الاتفاق إلى تأجيل المشكلات والعقبات حتى مرحلة متأخرة ، ولا يمكننا الاستهتار بهذا (ر . أ . أ . العدد ١٨٦٦ ، ٧ و ٦ / ٧٩ / ١٩٧٩ ص ٢) . ويضيف شامير أن « الأجواء الصسنة التي رافقت الزيارة هي سياسة موجبة مقصودة ، وهي خطوة سياسية بعد ذاتها ، بل واستطيع القول إن إبراز هذا التفاؤل والايجابية يتناسب اضطراراً مع عمق الشكوك والقلق في هذا المسار . فهناك قيمة سياسية لإبراز هذا التفاؤل [وهو] أن مصر تظهر للعالم العربي أن طريقها واضح امامها ، وأنها تتقدم بثقة ولا تنظر إلى الخلف .

» لقد قال المصريون في مرحلة مبكرة أن هذه الجبهة العربية الموحدة ضدهم لن تستطيع الصمود ، وستتفكك بسبب التناقضات الداخلية . وبمعت ذلك

إسرائيل باللفظ المصري وقضية الرقابة العسكرية في منطقة الفصل ، مع بدء انسحاب إسرائيل من سيناء ومن حقول النفط هناك . وقد تحققت هذه الاتجازات ، افتتحت زيارة السادات إلى مدينة حيفا يوم ١٩٧٩/٩/٤ ، وهي زيارته الثالثة إلى إسرائيل بعد القدس وبئر السبع .

اقتصرت نتائج المباحثات التي أجراها السادات مع المسؤولين الإسرائيليين في حيفا على الوصول إلى حل بالنسبة للمشاكل الثنائية العالقة بين كل من مصر وإسرائيل ، بينما بقي الخلاف على حاله في وجهات النظر بالنسبة للموضوع الفلسطيني ، خاصة فيما يتعلق بالحكم الذاتي والقدس . وقد برز هذا الخلاف واضحاً في المؤتمر الصحفي الذي عقده السادات وبيّن بعد انتهاء المحادثات بينهما ، حيث أعلن السادات أن « هناك مواضيع بحثناها وتوصلنا إلى اتفاق حولها [وآخرى] لم نتفق بشأنها وبقي الخلاف قائماً حولها » (ر . أ . أ . العدد ١٨٦٥ ، ٥ و ٦ / ٧٩ / ١٩٧٩ ، ص ٤) . وتكرر السادات موضوع الاتفاق المؤقت حول الرقابة في منطقة الفصل قائلاً : « لقد كان هناك موضوع قوات الأمم المتحدة أو قوات المراقبة التي أثارها الاتحاد السوفياتي . فقد قررنا أنا وبيغن متابعة الموضوع سوريا في اتفاق مؤقت إلى أن نجتمع مع [الرئيس كارتر] ونتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة لهذه المشكلة . إن الفيتو الروسي لن يوقفنا أبداً وإن ينهي عملية السلام ... بل سيعززها ويدفعها نحو الأمام » (المصدر نفسه) .

كذلك ذكر بيغن أنه تم التوصل إلى اتفاق مبدئي حول موضوع النفط بالنسبة للكمية التي ستزود بها إسرائيل . كذلك تطرق إلى موافقة إسرائيل على تسليم منطقة سانت كاترين إلى مصر قبل ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ، وذلك بسبب الأهمية الرمزية لهذا التاريخ المنطلق بزيارة السادات إلى القدس ، أي قبل سنتين تقريباً . كما قررنا أيضاً أن تكون جميع الترتيبات التي حددت سلفاً في إطار تطبيع العلاقات نافذة المفعول ، وتستمر السياحة في الأسابيع المقبلة ، ويشمل ذلك استخدام المطارات في المنطقة وفي البر أيضاً ... (المصدر نفسه ، ص ٥) . ولخصت المصادر الإسرائيلية المواضيع التي اتفق عليها خلال الزيارة كالاتي : « أولاً ، النفط : تقوم مصر بتزويد إسرائيل بمايوهتي طن من النفط سنوياً ، ويبدأ التزويد حالاً بعد تسليم حقول علمة إلى مصر ،